تاريخ الاستلام: 2015/11/15 -تاريخ التحكيم: 2016/02/23 -تاريخ النشر2016/06/28

الجمعية الوطنية الجزائرية على عهد الرئيس بن بلة وإشكالية النهج السياسي:دراسة في التصور والممارسة

د.جمال بلفردي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي- (الجزائر)

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

Abstract:

1962/08/02meeting allowed agreement between the two teams responsible for the crisis of summer 1962 , and the legacy of physical and moral effects exceeded the limits of the potential of the two conflicting parties to determine the date of the first meeting of Constituent Assembly , which carried the candidates lists for the first National Assembly in the history of Algeria exclusion of opponents of the Political Bureau during the crisis of the summer of 1962 and reward elements that support Ben Bella and allies who tighten their grip on those lists and retaining the right to determine which of the candidate.

Key words: Constituent Assembly , the National Assembly , the legislative ,political practice**.**

الملخص:

سمح اتفاق 1962/08/02 بين الفريقين المسؤولين عن أزمة صيف 1962، وما خلفته من آثار مادية ومعنوية تعدت حدود إمكانات الطرفين المتصارعين إلى تحديد تاريخ عقد أول اجتماع للمجلس التأسيسي، وفيها حملت قوائم المترشحين للجمعية الوطنية الأولى في تاريخ الجزائر إقصاء خصوم المكتب السياسي أثناء أزمة صيف 1962، ومكافأة العناصر التي وقفت مع جبهة الرئيس بن بلة ومن والاه وإحكام قبضتهم على تلك القوائم، واحتفاظهم بحق تحديد من يترشح فيها.

الكلمات المفتاحية: المجلس التأسيسي،الجمعية الوطنية،العمل التشريعي،الممارسة السياسية.

مقدمة:

أفضى اتفاق 08/02/ 1962 بين محمد خيضر باسم جماعة تلمسان من جهة، وكريم بلقاسم وبوضياف الذي أفرج عنه حالا من عملية الاعتقال الأولى بالتوصل إلى اتفاق يهدف إلى وضع حد للأزمة. وتوصلت القادة على ضوء الاتفاق إلى تشكيل مكتب سياسي يكلف بتحضير اجتماع المجلس الوطني للثورة ومؤتمر (ج.ت.و) [1]، وجعل صلاحيات المكتب السياسي تقتصر على الإعداد للانتخابات إلا أن بن بلة والأعضاء المساندون له في المكتب السياسي اعتبروا أنفسهم سلطة قائمة بذاتها بصلاحيات الحكومة والحزب معا، متخلين عن الدور الموكل لهم أثناء انعقاد مؤتمر [2] طرابلس الأخير ماي/ جوان 1962.

1- المصادر البنيوية للجمعية الوطنية :

مع انتهاء الأعمال العسكرية يوم 10 سبتمبر حدد يوم 1962/09/12 كآخر أجل لإيداع ملفات الترشح للجمعية الوطنية (للمجلس التأسيسي الجزائري)، والتي حدد فيها تاريخ إجراء الاقتراع يوم 1962/09/20 حسب أمرية رقم 35/62 الصادرة عن الهيئة التنفيذية المؤقتة بتاريخ 1962/09/8.

وبعد استفتاء تقرير المصير وموافقة الشعب الجزائري له وإعلان الاستقلال ألزمت الهيئة التنفيذية المؤقتة بتنظيم انتخابات المجلس التأسيسي بعد ثلاثة أسابيع من إعلان الاستقلال كما جاء في نص اتفاقية إيفيان. غير أن تراكمات الخلافات بين قادة الثورة، وما انجر عنه من صراعات واقتتال أجلت العملية الانتخابية إلى الخريف من نفس السنة.

وخلال إعداد قوائم المرشحين سهر المكتب السياسي بقيادة الرئيس بن بلة ومن ورائه قائد الاركان العامة العقيد هواري بومدين على اختيار المرشحين وفقا لمعايير المشاركة في الأعمال الثورية، والإرتكاز على انتقاء أنصار المكتب السياسي [3]، وكذا الأشخاص الذين وقفوا موقف الحياد من الصراع الدائر بين الحكومة المؤقتة وبن بلة أثناء أزمة صيف 1962. وإبعاد شخصيات الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة وفيدرالية (ج.ت.و) بفرنسا من القوائم الولائية (بن خدة، دحلب، بوصوف، بوبنيدر ...، والقائمة طويلة وقد أحصينا أكثر من من 56 شخصية ثورية). ومع ذلك بقي أعضاء من المعارضة داخل مؤسسات الدولة المستقلة رغم اعتراضها وامتعاضها من العمل الشعبوي للرئيس بن بلة حسب ما ذهب إليه كل من بوضياف وآيت أحمد، وكريم بلقاسم.

إن ربط الترشح بالمبدأين الأوليين يكرس ظاهرة التناقض بين المبدأ والتطبيق، فالاختيار الأول على أساس المشاركة في الأعمال الثورية والتشدد فيه، وإقصاء أطراف شاركت في الأعمال الثورية بل وكانت أعضاء في لجنة (22)، ويمثلها كل من بوصوف وبن طوبال، ولجنة الستة التي يمثلها كريم بلقاسم وقيادات تاريخية للمناطق التي فجرت الثورة (الباءات الثلاث) في الوقت الذي كان فيه العديد من إطارات جيش التحرير الوطني قد التحقوا بالثورة سنة 1955، أو فارين من الجيش الفرنسي، وأدمجوا في المصالح التقنية لهيئة الأركان العامة سنة 1958 قد تصدروا قوائم الترشيحات.

أما مبدأ أنصار المكتب السياسي يعني مكافأة من وقف لصالح هذا الأخير في صراعه ضد الحكومة المؤقتة، ومما لا شك فيه هو تطبيق مبدأ الإقصاء المتعمد لإطارات الحكومة المؤقتة، والمجلس الوطني للثورة خوفا من تشكيل معارضة جديدة داخل الجمعية الوطنية المرتقبة كتيار سياسي قوي ينافس الرئيس بن بلة الموجه من طرف هيئة الأركان العامة، وبالتالي مواصلة الصراع بطرق ووسائل أخرى بين الطرفين.

إن أهم ما توصلت إليه دراسة كوانت وليام غياب ورفض بن طوبال، وآيت أحمد لقائمة الترشيحات، وإعلان بوضياف رفضه القاطع للترشح للانتخابات، والإبقاء على مركزه في المكتب السياسي كما لم يكن بيطاط و خيضر من المترشحين، وهما العضوان الفاعلان المساندان لكل تحركات الرئيس بن بلة [4]. بينما تذهب كتابات أخرى إلى تأكيد تبوأ آيت أحمد منصب عضوا في الجمعية الوطنية التأسيسية.

ويذهب محمد بوضياف في كتابه الجزائر إلى أين؟ أنه وداخل المجلس الوطني طرح آيت أحمد سؤالا عن رئيس الجمعية يوم 1963/06/25 عن أسباب الإعتقالات التي راح ضحيتها مناضلون أبرياء، وعلى رأسهم محمد بوضياف، موسى القبايلي منسق سابق بفدرالية (ج.ت.و) بفرنسا، ومحند آكلي بن يونس زميل قبايلي بالفيدرالية، وعلي علواش ناطق باسم الولاية الرابعة [5]، وكان الجواب أن هناك مؤامرة قد أُحبطت، وباعتقاده أن الجماعة المعتقلة لها علاقة بمكيدة الإطاحة بالنظام، وأن

إن ما يمكن أن نذهب إليه هو الإقصاء المباشر لأبرز خصوم بن بلة وهما بوضياف وآيت أحمد حسين وضمان تزكية –إن لم نقل– تبعية باقي الأعضاء في المكتب السياسي (خيضر، بيطاط، بن علا، محمدي السعيد) له جعله في موقع الآمر الناهي لوضع القوائم بالتحالف مع هيئة الأركان التي كانت في حاجة إلى غطاء سياسي ظرفي لسد ورقة الشرعية التاريخية المفقودة لديهم بحكم عدم امتلاكهم لشرف تفجير الثورة [6].

ومع الهدوء النسبي فُتح المجال للترشيحات عن طريق التعينات. فاحتفظ المكتب السياسي بهذا الحق المكتسب ووضع القوائم الوحيدة لكل عمالة، وتم له ما أراد بين 10–1962/09/12، واختيار 16 مرشحا أوروبيا [7] وزعت أسماؤهم على القوائم الانتخابية للعمالات، ولما كانت عملية اختيار المرشحين المسلمين الجزائريين قد وقعت وفق الاتفاق الحاصل في 1962/08/02 وشكلت الولايات (2،3،4) غالبية عدد مقاعد المجلس والمقدرة (105) من أصل (180 مقعدا)، كما حصل المكتب السياسي على حق اختيار 3/2 من مرشحي الدوائر الانتخابية واحتفظت الولايات بحق اختيار الثلث 3/1 الباقي [8].

وكان الرهان بالنسبة للمكتب السياسي وقيادة هيئة الأركان هو كسب اتجاه الجمعية وتركيبتها البشرية وولائها السياسي من خلال السيطرة على الترشيحات فاختيرت لائحة من (196) مترشحا، ثم أصبحت (195) مترشحا [9]. وسعى بعض أعضاء الجيش للسيطرة على مكتب الجمعية دون نجاح يذكر والحصول على منافع مادية وإدارية لمنظمة المجاهدين. غير أنهم شكلوا قوة ترشيح كممثلين للجيش الوطني الشعبي داخل الهيئة السياسية حيث أحصت اللائحة (72) عضوا تم اختيارهم من هيئة الأركان والولايات التاريخية منهم 7 عقداء و25 برتبة رائد و25 نقيبا، و12 ملازما، و3جنود [10] وحافظت الولاية الثالثة على قائمتها دون تغير عكس الولايات الثانية والرابعة والسادسة التي غيرت قوائمها القليلة العدد مقارنة بالثالثة.

وتباينت الدراسات من حيث عدد الأعضاء الجمعية فيذهب أنيس صالح باي في مقاله حول الجمعية الوطنية فيحصر عدد المترشحين في (194) عضوا [11]، منهم 15 من أصل أوروبي، و10 من العنصر النسوي.

إلا أن المشكل الحاصل منذ البداية وجود أكثر من ثلث أعضاء المجلس التأسيسي كأعضاء عسكريين مناضلين، والمعلوم أن مهمة الجمعية سياسية بحتة، ونفس الوضعية للنواب الذين بقوا مدة معتبرة في السجون والمعتقلات والنفي. كما يمكن تمييز الأعضاء من حيث الأوساط الاجتماعية فهم خليط وفسيفساء تركيبية: مدنيين ريفيين، ومثقفين، وفلاحين، وعمال يدويين، وأعضاء أوربيين وعسكريين [12] وهو ما ينعكس على سير الأشغال الجمعية فيما بعد خاصة على مستوى ادارة المناقشات، والتصويت وسهولة الانقياد للحكومة من جهة، وسلبية تأدية الواجب التشريعي نظرا للولاءات الآلية للمكتب السياسي من جهة أخرى.

كما تسبب النقل بدون تدقيق في كثير من الكتابات للمعطيات التاريخية حول تاريخ إعلان عن اللائحة النهائية لترشيحات الأعضاء (196) [13]، بالمقابل تتفق هذه الدراسات على أن تاريخ الانتخابات جرت في 1962/09/20، ويمكن إيعاز التغيرات التي طرأت على قوائم الولايات التاريخية الثانية والرابعة للمعارضة السابقة أثناء أزمة صيف 1962 ومناوئتها المستمرة للمكتب السياسي، والخصومة التي وصلت إلى حد الاقتتال من جهة، ومن جهة أخرى يعوز قلة تمثيلية الولاية السادسة لقلة قيادتها في أجهزة الثورة.

وفي 1962/09/20 تقرر تنظيم الانتخابات بعقد أول اجتماع للجمعية التأسيسية، والمصادقة على قائمة المترشحين 196 في انتخابات فريدة من نوعها، والتي زكاها وأشرف عليها المكتب السياسي مع الوجود العسكري الكبير [14]، ولم تكن هناك قوائم منافسة لحزب (ج.ت.و) بصفتها الحزب الواحد طبقا لما جاء في نص وثيقة طرابلس.

ومن المفيد تحديد نسب العمر والمهن لأعضاء الجمعية الوطنية غير أنه ليس بالأمر السهل لأن طبيعة ومستوى التكوين الثقافي متضارب في ظل الواقع الحتمي للثورة، وانعكاساتها على نخبة الجمعية فمتوسط العمر لـ (183) نائبا من أصل (194) هو 39 سنة، وبالتالي فإن أغلبية أعضائها من صغار السن نسبيا والأعضاء الذين يفوق سنهم 49 سنة بلغ (20) عضوا، ونصف أعضاء تراوحت أعمارهم بين 23 و 38 عاما والباقي تتراوح أعمارهم بين 30 و34 سنة.[15]

وحاول الباحث ويليام كوانت تصنيف النخبة المكونة للجمعية الوطنية اجتماعيا استنادا إلى المعطيات التي استقاها من إحصائيات أنيس صالح باي في الحوليات السنوية لشمال إفريقيا [16] وبقية الكتابات اعتمدت على كوانت كمغنية الأزرق الباحثة في علم الاجتماع السياسي، ودراستها حول التغيرات الاجتماعية والسياسية بالجزائر بعد الاستعمار، ورغم نوعية الدراسة النقدية حول الجزائر فإنها أوردت إحصائيات كوانت [17] دون الإشارة إلى الحوليات السنوية الذي استقت منه احصائياتها في إطار دراستها لتركيبة الجمعية الوطنية الجزائرية.

إن الإحصائيات والنتائج التي قدمها الباحث أنيس صالح باي أصبحت قاسما مشتركا للكتابات اللاحقة لها وقد كشفت عن الصعوبة في تحديد المعلومات حول الأصول الاجتماعية بالنظر إلى تنوع واختلاف الجذور الاجتماعية للمجتمع الجزائري، والتنوع المهني للنخبة الثورية الحاكمة للجزائر بعد الاستقلال.

فالعسكريون بلغت نسبتهم 18% بين الجنود والمناضلين، وربما تفسر هذه الظاهرة محاولة تغليب صفة العسكري على السياسي و18% من أصحاب المهن الحرة، و14% من التجار، وشكلت نسبة 12% للمعلمين، و10% مزارعين، و10.6% طلاب، والعمال بنسبة و7.2%، والإطارات و4%
والموظفين بنسبة 3.2% والمسؤولين بنسبة 2.6% [18].

ولم يصل كوانت في جدوله إلى تحديد نوع الفئتين السابعة والثامنة فصنفها على التوالي بمجموعة (غير ذلك) وفئة (مجهولون)، ونحت مغنية الأزرق نحوه وصنفت الفئتين السابقتين "بالكوادر" للأولى والطلاب للثانية وبالنسب 10% لكل فئة والملاحظ في دراسة الباحث بن خرف الله أنه استقى المعلومات مباشرة دون تمحيص ولا تعليق ولا تحليل من طرف هذ الأخير.

وتبرز تحليلات أولية حول الأرقام والنسب السالفة أن الجمعية الوطنية كانت أكثر تنوعا حتى في بعض البلدان الغربية. فالأطباء والمعلمون، والتجار، والمهنيون كلهم نواب لولاياتهم. وشكلت فئة التجار بتمثيلها المعتبر نسبيا 14% ويعوز ذلك ترجيحا أنها سعت لكي تكون العنصر الاكثر مقاومة للتغيرات المحتملة. ونقارن ذلك مثلا مع فئة العمال التي تحصلت على نصف ما تحصل عليه التجار أي نسبة 7.2%، ويرجع ذلك لاعتبارات السلطة السياسية وخوفها من النشاط النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائري من جهة، وعدم تنظيم نفسه من جهة أخرى استنادا إلى عناصرها المؤسسة لها التي كانت في مجملها من الطبقة المثقفة ومنضوية تحت فيديراليات (ج.ت.و) بتونس والمغرب وفرنسا، وموقفها المعروف من أزمة صيف 1962 ووقوفها إلى جانب شرعية الحكومة المؤقتة كلفها الإقصاء من طرف المكتب السياسي صاحب التعينات والترشيحات لنواب الجمعية الوطنية.

أما أصحاب المهن الحرة فشكلوا نسبة 18% ويتوافق بالتقريب ونشأتهم السياسية الليبيرالية أثناء فترة الحركة الوطنية. ثم ما لبثوا ان التحقوا بالثورة الجزائرية كقادة سياسيين لها خاصة البيانيين وبعضا من المركزيين وبالمقابل شكل المثقفون (معلمون وطلاب) 22.6% من مجموع أعضاء الجمعية الوطنية ويمكن الإشارة إلى بداية أعمالهم السياسية في السنوات الأولى للثورة [19]، والتحقوا بها بعد إضراب الطلبة ماي 1956 بشكل قوي ومكثف، وتمكن التحاق العديد منهم بالولايات الرابعة والثالثة والثانية [20]، وعملت القيادة الخارجية على استقطاب

الإطارات المثقفة في عمليات انخراط لاستغلالها في المصالح الإدارية للحكومة المؤقتة، والوزارات النافذة الداخلية والحربية والمواصلات والاستعلامات.

ونود أن نشير الى أنه لا يمكن فهم تركيبة السوسيو- اجتماعية للجمعية إلا بالاستناد إلى المفاهيم خارجة عن الأساس الاجتماعي والمهني، بل ترتبط كما ذهب إليه أنيس صالح باي بالتضامن البديهي في تنفيذ قراراتها نظرا لوجود وشائج القرابة والمصاهرة ،بين اطارات النخب الثورية مما سهل عملية الاختيار من الأساس من جهة، وعملية التنحية والإقصاء للأعضاء من جهة ثانية [21].

وفي الوقت الذي جرت فيه الانتخابات التأسيسية، وتثبيت المكتب السياسي لترشيحات أعضاء الجمعية الوطنية أعلن محمد بوضياف عن تأسيس حزب الثورة الاشتراكية في 1962/09/20 بسبب زيادة حدة مناورات بن بلة والجيش داخل المكتب السياسي. في الوقت الذي أعلن فيه رفيق دربه آيت أحمد حسين عن استقالته من المكتب السياسي والتخلي عن العضوية فيه بسبب مشاركة العسكريين في السلطة السياسية لجزائر الاستقلال [22].

وفي جلسة 1962/09/25 [23] على الساعة الرابعة بعد الزوال انعقدت أول جلسة للأعضاء المنتخبين للجمعية الوطنية بمقره الكائن بشارع زيغود يوسف بالعاصمة ، وهي الدورة الأولى للجمعية الوطنية التأسيسية، والتي تم فيها إعلان الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وتسليم فارس عبد الرحمن مهام الهيئة المؤقتة التنفيذية للمجلس التأسيسي بقيادة فرحات عباس باعتباره الأكبر سنا من النواب الذين أخذوا بنصيحة الحاج بن علا واقترح باسمه الشخصي، وباسم عدد من زملائه النواب ترشيح السيد فرحات عباس لمنصب رئاسة الجمعية [24].

كما لا يفوتني تقديم مقترح آيت أحمد حسين ثاني المتدخلين لأول دورة لمجلس الجمعية الوطنية واقتراحه سن تقاليد راسخة للمجلس وذلك عن طريق تقديم مرشحين، أو أكثر لرئاسة المجلس، وهو ما وافق عليه فرحات عباس وسئل النواب في ذلك غير أنه لا أحد قام بترشيح نفسه [25].

وبعدها بدأ فرحات عباس بمناداة النواب للتصويت على تعيين رئيس الجمعية، ومع انتهاء العملية شرعت اللجنة المكلفة بالاقتراع بفرز الأصوات، وتم اختيار عباس رئيسا للجمعية الوطنية بواقع (155) صوتا بنعم، و(36) صوتا ملغاة من أصل (191) عضوا، وبنسبة تعدت 81% من الأصوات المعبر عنها [26] دون معارضة لرئاسة فرحات عباس للمجلس. ونسجل هنا غياب خمسة نواب عند افتتاح الجلسة الأولى للجمعية التأسيسية بحكم أن عدد النواب -كما ذكرنا سالفا- كان (196) عضوا، في مقابل التباين الشديد حول هوية الغائبين عن تلك الجلسة من جهة. ومن جهة اتفاق بعض الأدبيات عن أسماء الأعضاء الغائبين محمد بوضياف، الآنسة لافاليت والسيدة بن ميهوب مريم والتي غابت لأسباب خاصة [27]، وتبقى الاستفسارات غامضة حول معالم غياب النائبين الآخرين.

وتم تعيين المجلس المؤقت لإدارة أشغال الدورة الأولى للجمعية الوطنية تكونت من النائبين الزهرة ظريف والسيد مصطفى جلول باعتبارهما الأصغر سنا من مجموع النواب، وقاموا بعملية فرز أصوات النواب لانتخاب رئيس الجمعية كمرحلة أولى. ثم مواصلة فرز أصوات الأعضاء على زملائهم نواب الرئيس والكتاب والمتصرفين والتي جاءت نتائجها على الشكل الآتي، فعدد المصوتين (190) عضوا ويستثنى بالطبع صوت الرئيس فرحات عباس. أما الأوراق الملغاة فكانت (31) صوتا. وعبر (159) عضوا بالموافقة بأغلبية مطلقة فاقت 83%.

وتحصل الفائزون في نهاية فرز الأصوات بعد اقتراع النواب [28] بصيغة القوائم التي قدمت من طرف النواب: علي منجلي، بشير بومعزة، شريف بلقاسم، وآلت النيابة الاولى للحاج بن علا كنائب رئيس بـ (147) صوتا، ونائب الرئيس الثاني باي حاج أخموخ (131) صوتا، ونائب رئيس ثالث: روجي روث (136) صوتا، وكاتب أول: زهرة ظريف (100) صوت، وكاتب ثاني مريم بن ميهوب (107) اصوات وكاتب ثالث كلود ستيفاني (108) اصوات، وكاتب رابع: مولود بلهوان (109) اصوات متصرف أول: بلقاسم شريف (109) اصوات، ومتصرف ثاني بوعلام موساوي (134) صوتا [29] وعلى إثر النتائج طلب منهم الرئيس فرحات عباس الالتحاق بالمنصة لإعلان تأسيس مكتب المجلس التأسيسي للجمعية الوطنية.

إن تحليل البنى الاجتماعية والثقافية، والانتماءات السياسية لتركيبة الجمعية الوطنية يقودنا حتما إلى إبراز المهام الموكلة لهذه الهيئة لرسم سياسة السلطة الجديدة، وكيفية ممارستها لتلك المهام في ضوء العلاقة وصلاحيتها أمام الحزب ومع السلطة التنفيذية.

2- مهام الجمعية الوطنية :

وفي يوم 1962/09/20 أسس المجلس الوطني التأسيسي الذي تناول في مواده الستة مهام الجمعية الوطنية في مواده الستة تطبق حال صدورها كما أقر بذلك هذا الدستور الظرفي نظرا لقوته القانونية والأساسية، أين قررت في المادة الأولى جعل الهيئة التشريعية صاحبة السيادة الوطنية بالتحضير لمهمة إقرار الدستور، وتتمثل المهمة الثانية من المادة الأولى في العمل على التشريع باسم الشعب الجزائري.

وتشير المادة الثانية من نفس القرار أنه يحق للمجلس التأسيسي إنشاء حكومة عقب استفتاء 1962/09/20 كما لها الحق في موافقة ورفض قائمة رئيس الحكومة من الوزراء المسؤولين أمام المجلس والتصويت عليها [30].

إن المعطيات التي يقدمها كل من أنيس صالح-باي، والسعيد بو الشعير ودراستهما التي تخص كيفية تقديم بشير بومعزة لهذا القرار كقوة قانونية أساسية يحدد وفي نطاق واسع ملامح المؤسسات المؤقتة إلى غاية إرساء قواعد الدستور. فالمادة الثانية من هذا القرار تقر بمسؤولية الحكومة ووزرائها أمام المجلس الذي له حق سحب الثقة منها جزئيا أو كليا، أو قبول استقالتها [31]. مما يعني احتواء صلاحيات السلطة التنفيذية "الحكومة" ويصبح أعضاؤها مجرد منفذين لتوجيهات وتوصيات الجمعية الوطنية مما حدا بمقدم هذا الطرح أي بشير بومعزة سحبه فورا حفاظا على هيبة وسلطة الحكومة، ورفض مبدأ القيادة الجماعية من أساسه ما دام أن ضغط أعضاء المكتب السياسي جاء بثماره بسحب هذا المشروع[32].

ثم قدم بومعزة اقتراحا آخر يتولى فيها المجلس تعيين رئيس الحكومة الذي يشكل قائمة وزرائه ويقترح برنامجا لموافقة المجلس عليه، وهو ما يوفر للباحث تفسيرين لا ثالث لهما، أولاهما إقرار واستدراك بومعزة نتيجة المعطيات المتعلقة بالاقتراح الأول، والتي تولدت نتيجة ضغوطات المكتب السياسي وعلى رأسهم بن بلة والثاني الحصول على تزكية المجلس لمقترح الحكومة يعني إقرار سلطة رئيس الحكومة دون مناقشته لأن إجراءات النظام الداخلي فيما يتعلق بالرقابة على الحكومة لم تكن بالشكل الفعال التي يقصد بها ردع الحكومة التي نراها فيما بعد أنها غير مجدية في تحديد العلاقة بين السلطتين، مما يجعل الوزراء مجرد منفذين ومساعدين أمام رئيس الحكومة في اختصاص تنصيب وعزل من يشاء، وتغليب كفة النظام الرئاسي على البرلماني في بداية القيادة الثورية بالجزائر، وملامح العلاقة بين الهيئتين في المرحلة الجنينية لاستقلال الجزائر.

ودائما وفق الأحكام الصادرة عن المجلس التأسيسي المقررة في يوم استفتاء الشعب 1962/09/20 [33] والتي فيها أخذت سلطة التشريع باسم الشعب الجزائري، وصاحب السيادة الوطنية فيها بإقرار وسن الدستور [34].

ومنذ انتخابه رئيسا للجمعية التأسيسية حاول فرحات عباس القيام بإعداد الجلسات وتسييرها على النمط الغربي "البرلمانات الليبيرالية" البحتة كالمناقشات بين النواب أثناء تدخلاتهم، وكيفية توزيع أسبقية إدراج الموضوعات والمشاريع المراد مناقشتها، وحاول هذا الرجل الليبيرالي وضع خبرته وذكائه في مواجهة مخططات رئيس الحكومة فيما بعد.

ومن هنا ندرك إيمان الرجل العميق بالقوانين الكلاسيكية القاضية بأن مجال القانون مطلق، وأن مجال التنظيم يقتصر على التنفيذ، غير أن مسار عمل الجمعية أصبح عسيرا أمام فاعلية ما رسمه الرئيس بن بلة وحكومته فالديمقراطية لا تحاول —حسبه- أن تعبر عن اتجاهات التنوع، والتي من شأنها تقويض فكرة عمل الحزب الواحد، وتفريق جهوده الرامية لتحقيق الوحدة الاشتراكية [35].

وهذا ما أدى إلى نتيجة لاحظها العديد من الدارسين خاصة القانونيين منهم، والمتمثلة في استغلال رئيس الحكومة للمادتين الثالثة والرابعة من القرار الدستوري للمجلس التأسيسي، والذي يحق للحكومة التشريع بطريقة القرارات القانونية "مراسيم" حكومية في المواد التي لها طابع استعجالي. بشروط محددة من طرف المجلس التأسيسي، وهذا ما يتجلى اسقاطه بوضوح على الخطاب الأول لرئيس الحكومة أحمد بن بلة

مساء يوم 1962/09/28، والذي حدد فيه اختيارات حكومته، وتوجيهات المكتب السياسي من أجل تطبيق الثورة الديمقراطية بنزعة اشتراكية، وتطبيق الإصلاح الزراعي والصناعي، وبرنامج البناء والأمن والجيش والإدارة الذاتية [36].

إن ما يمكن التأكيد عليه في هذا السياق هو ارتفاع نسبة سلطة الهيئة التنفيذية، بل وتعدت بهذا الشكل خطاب سلطة الهيئة التشريعية بقيادة فرحات عباس، مما أدخل الهيئتين في علاقة تصادمية منذ البداية وانعكس سلبيا في أداء مهامهما فيما بعد خاصة مع كثرة مراسيم الحكومة كقرارات مارس للتسيير الذاتي 1963، ومسودة الدستور جويلية من نفس السنة التي اطلع عليها العام والخاص من الحزب والإدارة، وفي أروقة السينما – نسبة إلى سينما ماجيستيك–، ولم يسمع بها رئيس الهيئة التشريعية السيد فرحات عباس إلا بعد طرحه للمناقشة.

إن المهمة الثالثة التي أقرها القرار التأسيسي للجمعية الوطنية في مادته الأولى هو سن دستور للبلاد وأكد بند المادة خطاب رئيس الحكومة معترفا بتولي الجمعية بحق السيادة عليه كما لها الحق في وضع دستور يستجيب لمطالب الشعب ومطامحه في مضمونه وتطبيقه، وكيفية المصادقة عليه دون تدخل الحكومة [37].

ولم ينتظر بن بلة طويلا، وسابق الزمن للانقلاب على خطابه الأول أمام المجلس التأسيسي، وبعد عشرة أشهر تم له ما أراد بتحضير مسودة الدستور وتقديمها للمصادقة عليها من طرف نواب الهيئة التشريعية الذين لا حق لهم في مناقشة مسودة أعدت من طرف الحزب وقيادة المكتب السياسي رغم معارضة فرحات عباس لذلك. بل وعجلت باستقالته على رأس المجلس التأسيسي.

3– الممارسة السياسية للجمعية الوطنية :

إن أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الممارسة السياسية للجمعية ونخبة النواب المكونة لها تركزت على دراسة بعض أنماط وسلوك هذه النخبة فكوانت رائد الدراسة القيمة حول الثورة الجزائرية والقيادة السياسية 1954–1968 تطرق إلى المناقشات الخمسة الرئيسية في السنة الأولى من عمر الجمعية الوطنية والتي استغرقت فترة طويلة نسبيا مقارنة بالسنة الثانية للجمعية [38] وربما يعود ذلك إلى فاعلية الجمعية من الناحية العملية، اين كانت أقل إثارة للجدال من جهة، ونظرا للظروف العاجلة لاتخاذ القرارات بشأن إنشاء مؤسسات النظام النهائي من جهة ثانية.

ومن جهة أخرى يمكن تبرير ذلك بتفاقم تداخل الصلاحيات بين الجمعية التي تتمتع بامتيازات البرلمانات العادية في الديمقراطيات الغربية بحسب رئيسها يقابله المفهوم الماركسي للعمل البرلماني للرئيس بن بلة، مما نتج عنه صراع بين الحزب والجمعية انعكس على صيرورة المشاركة الفعلية للنواب المؤيدين والمعارضين خلال المناقشات والتصويت خاصة خلال السنة الثانية لعمر الجمعية [39] توافقا منقطع النظير بين الجمعية والمكتب السياسي ويعود ذلك إلى رفض ثم استقالة فرحات عباس من على رأسها، ومجيء الحاج بن علا المساند والوفي لبن بلة على رأس هذه الهيئة كما هو الحال في المكتب السياسي مزكيا من طرف رئيس الحكومة وموافقا لسياسة الحزب الواحد ومدينا له بولاء المريدين.

وقد حاول أنيس صالح باي الإشارة إلى أنه رغم الضغوطات التي عاشتها الجمعية الوطنية خلال السنة الأولى من تأسيسها إلا أنها – وبحنكة رئيسها– رفضت التخلي عن اختصاصاتها لصالح الحكومة وسلطتها التنفيذية، فقامت بتزكية مشروع إنشاء البنك المركزي، وإصدار واعتماد قانون المالية للربع الأول من عام 1963، واعتماد النظام الداخلي للمجلس، ودراسة مشاريع والمقترحات التشريعية المقدمة من طرف الأعضاء، وكذا استدعاء الحكومة ومناقشة عملها، وطلبت بصلاحيات تبدو أكثر قناعة. [40]

واسترسل المجاهد عمار قليل في التأصيل لمنجزات الجمعية الوطنية، ومنها اقتراح مشروع يتضمن قانون الجنسية الجزائرية والذي صادقت عليه لجنة التشريع والعدل والداخلية والوظيف العمومي كمصالح تابعة للمجلس التأسيسي مطلع سنة 1963 [41].

هكذا اختتمت السنة الأولى من الجمعية الوطنية بدراسة مسودة الدستور المقترح والتي دامت خمسة أيام واعتماد النظام الداخلي للجمعية يوم 20 نوفمبر، والموافقة على السياسة العامة للحكومة يوم 1962/11/26، وتمرير والمصادقة على نظام التقشف في 30 ديسمبر من سنة 1962. وفي السنة الثانية للمجلس نوقشت نقطة واحدة وأساسية وهي مسألة عقوبة الإعدام وكيفية تنفيذه وتقنينه مع الدستور [42].

ولاحظ كوانت في دراسته لنخبة النواب من حيث درجة مشاركتهم في مناقشات الجمعية، والإنهيار التدريجي لها مع الزمن. فقد شهدت المناقشة الأولى المتعلقة بالنظام الداخلي للجمعية كشأن داخلي لها مشاركة (85) نائبا، ومناقشة قضية عامة تهم الوطن ونقصد بها الدستور ومشاركة (51) نائبا فقط مما يستشف آليا تغليب المصلحة الخاصة والشخصية للنواب على المصلحة العامة التي تهم البلد، وأثناء مناقشة مسألة حكم الإعدام خلال السنة الثانية للجمعية كمسألة أساسية تهم المجتمع والوطن كانت هناك فقط (36) مشاركة ومداخلة للأعضاء النواب [43].

ومع مرور الوقت أصيبت الجمعية بشلل ظرفي ساهم فيها الحزب بشكل مباشر وفعال بصفة خاصة والظروف التي تشكلت فيها الجمعية بصفة عامة، وخلفيات النواب التي خلقت نوعا من معارضة داخلية بالمجلس، والتي بدأت بشكل فردي كآيت أحمد حسين الذي أثار مسألة تشغيل ميكانيزم ملتمس الرقابة لسحب الثقة من حكومة الرئيس بن بلة، ورد عليه هذا الأخير بلفظة "إخواني المعارضين" ووعد في خطابه الأول إعطاء السيادة الوطنية للجمعية لإعداد وإصدار دستور البلاد، غير أن تدخلاته عطلت عمل اللجان بين الفينة والأخرى [44].

إن حالة الغموض وتداخل الصلاحيات التي فرضتها سلطة الرئيس بن بلة زادت في إرهاق النواب منذ الجلسة التي تم فيها دراسة النظام الداخلي للجمعية الوطنية. أين تم وبإلحاح النواب على إطلاق "الجمعية التأسيسية والتشريعية"، وجرت مناقشة حادة بعد تدخل تيار آخر من النواب يطالب بالفصل بين التسميتين وجعلها إما تشريعية، وإما تأسيسية وقبل بالحل الأخير رغم مهمة الجمعية التشريعية البحتة [45].

إن هذه التبريرات من المفاهيم لا معنى لها واقعيا بل نظريا لأن تدعيم الجمعية أساسا هو مدى قدرتها في مواجهة التسلط المحيط بها من طرف الحكومة التي تحاول احتوائها بشتى الطرق والوسائل فأنيس صالح باي يستند إلى تدخل النائب محمد غرسي الذي تقدم بمداخلة عبارة عن تظلم مفاده أن الجمعية أصبحت مقبرة لمراسيم الحكومة، ومدافعا عن الصلاحيات التي خولتها الجمعية التأسيسية لنفسها [46].

إن إعادة الاغتراف من دراسة كوانت لدليل على أهميتها في هذه الورقة البحثية، والذي يعتبر مكمن الصعوبة بالنسبة للباحثين هو تحديده لأربعة معايير لتصنيف النواب حسب المنظومة السياسية السابقة وارتباطها بعوامل وظروف متغيرة كالتنشئة الاجتماعية والسن، والمنبع الثقافي والمركز السياسي وعلاقتها بالمشاركة في نقاشات الجمعية الوطنية، وتوصل إلى أن العناصر الكفيلة في تحديد نمط المشاركة وفعاليتها ترجع بالأساس إلى المنبع الثقافي، والمركز السياسي والتنشئة الاجتماعية كمحددات هامة في تحديد نمط المشاركة الفعالة في جلسات الجمعية.[47]

إن ما يعاب على تطبيق هذه المعايير، والتي يبقى تطبيقها نسبي نظرا لاستقلال البلد لتوه، وجنينية التجربة البرلمانية الحديثة للجمعية. فالمقاييس المعتمدة تسقط في الغالب على الدول ذات الأصول العريقة في الحكم البرلماني والفيدرالي، ومن ناحية أن المعايير التي حاول كوانت إسقاطها على الجمعية الوطنية تشمل العدد الإجمالي للنواب بطرحه غير الدقيق نظرا للعينات "المقابلات الشخصية الأربعين" التي اعتمد عليها في دراسته، وانتهى إلى النتائج المعبر عنها في أشكال بيانية ومدرجات تكرارية مستخرجا منها نسبا مئوية لمشاركات النواب في مناقشات المشاريع التي قدمت للجمعية.

إن الارتباطات النسبية بين المشاركة في مناقشات النواب يتبين لدى الباحث كوانت مكامن الخلل في عمل السلطة التنفيذية أفضل لديه من النواب الصامتين لأن عدم معرفة توجهاتهم من المسائل المطروحة يشكل تهديدا حقيقيا للنظام القائم بتفسير السلطة من جهة، ومن جهة أخرى عدم إفصاحهم للتأييد المباشر لسلطة الحكومة. كما يمكن استعمال الترشيح للعضوية داخل الجمعية الثانية كمكافأة للنواب المعارضين من أجل احتوائهم بالمنصب وشل حركتهم النشطة خارج أسوار الجمعية.

وهو ما تفسره التقديرات عندما تخلف مجموعة من نواب المعارضة من إعادة ترشيح نفسها لانتخابات الجمعية الوطنية الثانية وأعيد انتخاب 52% من المعارضة الشديدة، و20% من المعارضة الوسطية و36% من الذين لم يبدو بأية معارضة [48].

الخلاصة :

إن الوضع السائد للجزائر غداة الاستقلال، وظروف الصراع على السلطة، وتداخل صلاحيات هيئات السيادة قبل دستور 1963، أفشلت مخططات الجمعية كلها لتحقيق الاستقلالية التشريعية، وأثبط عزمها في إيجاد ميكانيزمات التعايش مع الآخر. بل وأفقدها صلاحياتها للهيئة التنفيذية فلا هي صاحبة السلطة التشريعية، ولا بوصفها هيئة اتخاذ قرار نابع من اقتراحات وتصديق نوابها، ولا أداة اندماج سياسي.

وإن من نتائج الفشل هو غياب وتغييب المثقف خاصة سياسيي وثوري الحكومة المؤقتة وفقدت على إثرها الجمعية الإطارات المتخصصة في الدراسات الاقتصادية التي غدت مشاكلها التحدي الأول للسلطة السياسية الجزائرية.

وتحولت الانتماءات السياسية مع مرور الوقت كظاهرة تاريخية للنخب الوطنية قبل الثورة، وأرست بظلالها على تركيبة الجمعية الوطنية الأولى، فمن النواب من ينتمي إلى التيار الإصلاحي، والبياني، والمركزي والثوري غير أن النقاشات الحرة أعطت بعدا سلسا للنقاش، بين اتجاهات مختلفة أثناء السنة الأولى للجمعية وأصبحت تطرح قضايا ومشاريع بنوع من الواقعية وتبسيط الأمور، وزادتها مرونة رئيس الجمعية في تحريك النقاشات بين المتكلمين باللغة الفرنسية والعربية لتحقيق أهداف تأسيسها عكس السنة الثانية التي أصبحت فيها الجمعية ممرا للمراسيم الحكومية.

الهوامش والإحالات:

(1) Mouhamed Boudiaf : **ou va Lalgerie** ? **notre revolution**, edtion hiwar-com, maisson de la presse, alger, 1964, P17

(2) استقال كل من محمد بوضياف وآيت أحمد حسين من عمل المكتب السياسي بسبب خلافاتهما التقليدية مع رئيس المكتب السياسي منذ فترة السجن بفرنسا ولم يبق إلا خمسة أعضاء: بن بلة، خيضر، بيطاط ، الحاج بن علا، ومحمدي السعيد.

(3) Anisse Salah-bey : « L'assemblée nationale constituante algerienne », », **annaire de l'afrique du nord**, **CRESM**, Vol1, paris, 1964, P117.

(4) William Quandt: **Revolution and political leadership Algeria 1954-1968**, Cambridge and London, England, 1969, P178

(5) Mohamed Boudiaf : Opcit, P30.

(6) عبد النور خيثر: **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954–1962**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (إشراف) حباسي شاوش، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص410.

(7) ويذكر علي هارون من بين هؤلاء: شولي (نقابي)، فاليت، لامارج (محامي) عن عمالة الجزائر، تاكسيي عن عمالة المدية وبيرناداك عن عمالة تيزوزو، والدكتور دورزند والدكتور ستيفاني ممثلين لعمالة وهران، والدكتور مانوني ممثل لعمالة قسنطينة مع الراهب المسيحي الأب بيرنغر المناضل في الثورة الجزائرية. **ينظر** علي هارون: **خيبة الإنطلاق أو فتنة صيف 1962**، (تر) الصادق عماري وأمال فلاح، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص212.

(8) William B. Quandt : Op cit. P177

(9) انسحب مرشح واحد وبقي العدد الإجمالي للأعضاء المعينين 195 مترشحا، وربما يفسر ذلك بانسحاب محمد بوضياف ورفضه الالتحاق بالمجلس. **ينظر** علي هارون، المرجع نفسه، ص212.

(10) William Zartaman : « L'armée dans la politique Algerienne », **annaire de l'afrique du nord**, CNRC, Vol 3, France, 1967, P270.

(11) تضاربت العديد من الكتابات التاريخية حول تحديد عدد الأعضاء المترشحين عن القوائم الترشيحات لدوائرهم الانتخابية فعلي هارون مثلا يؤكد قائمة بـ 195 عضوا بما فيها 16 عضوا أوربيا، بينما يذهب وليام كوانت إلى تأكيد وجود 196 عضوا واستقالة هجرس من المجلس التأسيسي بعد انتخابات 20 سبتمبر ورفض بوضياف الإلتحاق بالمجلس من الأساس، بينما يشير عمار قليل العضو بالمجلس التأسيسي الأول عن دائرة الميلية إلى ترشيح المكتب السياسي لـ 196 عضوا بالتشاور مع قيادات الولايات التاريخية. **ينظر**: عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج3، دار الطباعة للنشر والطبع، قسنطينة، الجزائر، 1991، ص319. **وكذا** يمكن العودة والإستفادة من: علي هارون، المرجع السابق، ص212. **وأيضا** Quandt : Op cit. P179.

(12) Anisse salah- bey : op cit. P118.

(13) فكوانت وليام الباحث والمهتم بتاريخ القيادة السياسية للثورة الجزائرية بين 1954–1968 يقدم قائمتين الأولى حسبه قدمت في 20 أوت 1962 رشحت للانتخابات التي سوف تجري في ديسمبر 1962، وربما يقصد القائمة التي كان على رأسها كبار الشخصيات التاريخية (أعضاء من الحكومة المؤقتة والمجلس الوطني للثورة الجزائرية) **ينظر**: Quandt : Op cit P178. ثم التبس عليه التاريخ ويقر أنه بعد 15 أوت أسقط 50 اسما من هذه القائمة ومست التغييرات قوائم الولايات 3 و2 و4 (ص179). بينما لم يشير ويليام زرتمان إلى تاريخ إعلان لائحة الترشيح هل هي الأولى أم الثانية والأدهى تأكيده من جهة ثانية أن 59 عضوا تم استبدالهم وتعويضهم بأعضاء جيش الشعبي الوطني وربما يقصد اللائحة الثانية الخاصة والنهائية ليوم 19 سبتمبر 1962. **ينظر**: William Zartaman , op cit, P270، **ومن جهة أخرى يمكن التذكير بما أشرنا إليه آنفا أن تغير القوائم لم يمس الولاية 3 بل الولايات 4، 2 و6.**

(14) Garcia L'opez bernabé : « constitutiononalisme et participation politique dans les etats du maghreb : une approche historique » **Revista de estudios internacionales mediterraneos REIM**, N :06, 2008, Madrid, P12.

(15) anisse salah-bey : opcit. P118.

([16]) يلاحظ أن المقال الذي اعتمدناه حول الجمعية الوطنية التأسيسية تبدو المعلومات فيه أكثر تأصيلا وقربا للأحداث التاريخية التي نحن بصدد دراستها، مقارنة بالأدبيات الأخرى اللاحقة لها التي اعتمدت عليها من طرف الباحثين بشكل متواتر ككوانت ومغنية الأزرق وغيرهم كثير أعطى لها صفة المصدر في هذا العنصر من الموضوع.

([17]) مغنية الأزرق: **نشوء الطبقات في الجزائر "دراسة في الاستعمار والتغير الاجتماعي السياسي"** (تر) سمير كرم مؤسسة الأبحاث العربية، 1980، ص91. وتواترت إحصائيات الباحثة لدى الباحث الطاهر بن حرف لله بشكل مباشر دون الإشارة في بعض الأحيان إلى مصدر تلك المعلومات ولخص خلفية وتركيبة الجمعية والنسب العالية للرجال العسكريين والمنخفضة لفئة العمال. وللإطلاع أكثر **ينظر** الطاهر بن حرف الله: **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962–1989 بين التصور الإيديولوجي والممارسة السياسية**، ج2، دار هومة، الجزائر، 2007، ص26.

([18]) هذه عينات ونسب كمعدل متوسط قدمها الباحث أنيس صالح باي ولم تصل النسبة التي أوردها إلى ما مجموعه 100%، وهي العينات التي أشار إليها كوانت وبن حرف الله ومغنية الأزرق والذين حاولوا إعطاء نسب تقريبية بحذفهم للفواصل في المستويات الاجتماعية للفئات الواردة في تحليلاتهم (الطلاب، العمال، الموظفين، والمسؤولين) وحددوا نسبة 100% لعدد الأعضاء التي كانت محل عينة لدراستهم والبالغ عددهم 194 عضوا. **ينظر** بن حرف الله: المرجع السابق، ص26. ومغنية الأزرق: المرجع السابق، ص91. **وكذا** Anisse Salah–Bey : opcit. P118.

([19]) ذكر كوانت أن هذه الفئة لم يكن لها حظ في السنوات الأولى للثورة مبرزا أن أعمالها السياسية بدأت في السنوات الأخيرة للثورة، وهو ما يتناقض مع الدور الكبير الذي قام به الطلبة سواءا بتأسيسهم للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين كبلعيد عبد السلام، وأحمد الطالب الإبراهيمي ومحمد خميستي ومحمد الصديق بن يحي واستعانة دوواين وزارات الثورة بهم كمحمد حربي في ديوان الوزارة الحربية لكريم بلقاسم، بل وشكلوا غداة تأسيس الحكومة المؤقتة 50% من الإطارات السياسية لهيئات الثورة الجزائرية والجمعية الوطنية التأسيسية بشهادة كوانت نفسه، **ينظر: محمد حربي: حياة تحد وصمود مذكرات سياسية 1945–1962**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص273. **وأيضا** William B, quandt, opcit. P181.

([20]) تلقى الطلبة جزاء سنيمار بعد حادثة "مؤامرة لابلويت" lablleute التي أشرف عليها العقيد غودار، ونفذها النقيب ليجي وأعدم فيها 1800 طالب بالولاية الثالثة على يد العقيد عميروش نظرا لتأثره بتضليلات المخابرات الفرنسية وأكثر من 500 طالب بالولاية الرابعة **ينظر**: علي كافي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946–1962**، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2011، ص159.

وكذا Alistare Horne: **Histoire de la guerre d'algerie**, editions Michel, paris, 1987, PP 268-270. ويشير أ.عبد النور خيثر في مبحث تفصيلي حول هذه النقطة مبرزا دوافع الحرب التضليلية الفرنسية واختراقاتها المتكررة للقضاء على الثورة ونتائج ذلك على القيادة الثورة، ومبرزا في الوقت نفسه ردود أفعال العقيدين عميروش وبوقرة اتجاهها. **ينظر**: خيثر عبد النور، المرجع السابق، ص ص 268–286.

([21]) Anisse salah-bey : opcit. p119.

([22]) Abdelkader yefsah : « L'armée et le pouvoire en Algerie de 1962-1992 ». **Revue: du monde musulmane et la méditerranée** N :65**, REMAM**, France,1992, P81.

([23]) تتضارب دائما التواريخ والمسؤوليات المنوطة للمسؤولين الجزائريين، فالغالب مثلا– لا حصرا – من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع تقر أن اجتماع الجمعية التأسيسية كان يوم 1962/07/25. **ينظر** عمار قليل: المرجع السابق، ص312. **وكذا** Julien Rocherïeux : « l'evolution de l'algerie depuis l'indépendace ». **Revus. Sud/ nord**,N14, 2001, CAIRN, France, P30.

وتذكر أدبيات أخرى أن تاريخ تنصيب رئيس الحكومة هو يوم 1962/09/26. **ينظر أيضا**: عبد الرحمن فارس: **الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1954–1965**، دار القصبة للنشر، 2007، الجزائر، ص208.

([24]) عمار قليل، المرجع السابق، ص326.

([25]) نفسه.

([26]) يمكن الاستفادة من الموضوع بالرجوع إلى. عبد الرحمن فارس: المرجع السابق، ص214، **وكذا** عمار قليل: المرجع السابق، ص327.

([27]) عمار قليل: المرجع نفسه، ص320.

([28]) أصبح المكتب يتكون من الرئيس فرحات عباس، والحاج بن علا الأكبر سنا كنائب أول وعضوا بالمكتب الجمعية، الحاج باي أخموخ ممثل الصحراء نائب ثاني، وروجي روث عن قسنطينة نائبا ثالثا وممثلا للأقلية الأوروبية في الجمعية الوطنية وعضوا سابق بالهيئة التنفيذية المؤقتة و وزهرة ظريف =الأصغر سنا، ولم تخلو مؤشرات العمل داخل الجمعية من تشابك عناصر انتقاء البرلمانيين فكانت شروط المصاهرة والقرابة من مرتكزاتها وهو ما نسقطه على زهرة ظريف زوجة رابح بيطاط، ومريم بلميهوب زوجة الوزير عبد العزيز زرداني على عهد حكومة بومدين **ينظر**: Anisse Salah-bey : opcit, P123.

([29]) عمار قليل: المرجع السابق، ص328.

([30]) tabrizi ben salah : **la république algérienne**, (preface). P.F. Gonidec libiraire générale de droit et de juris prudence, paris, 1979, P82.

([31]) السعيد بوالشعير: **النظام السياسي الجزائري**، ط2، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1993، ص42.

([32]) Anisse Salah–bey : opcit, P123.

([33]) تشير بعض الكتابات أن تاريخ إصدار هذا القرار كان في نفس يوم انتخاب استفتاء المجلس التأسيسي الموافق لـ 1962/09/20 وينفرد عمار قليل العضو بالمجلس التأسيسي بالقول أنها كانت بتاريخ 1962/09/25، ويمكن لنا ترجيح التاريخ الأول نظرا لقصر الوقت ذلك اليوم وطول أشغال الجلسة الأولى للمجلس التأسيسي والتنصيبات العديدة لرئيس المجلس ونوابه وأعضاء المجلس، وإعلان إعادة ميلاد الجمهورية الجزائرية، وإنهاء مهام الهيئة المؤقتة التنفيذية، وقيام رئيسها عبد الرحمن فارس بتسليم المهام لرئيس المجلس ، وكذا خطاب عباس التاريخي فيه وغيرها من الأشغال من جهة، ومن جهة أخرى تدوين أشغال وجلسات المجلس التأسيسي بالنسبة للمجاهد عمار قليل وثقت على أساس اعتماد محاضر الجلسات I وII للمجلس يوم 25–1962/09/26، ولم يشير إلى محضر الجلسة مما يرجح لدينا فكرة أن المعلومة استقاها من الجريدة الرسمية الخاصة بالعدد المؤرخ في 25 سبتمبر 1962 والذي يوافق تاريخ تنصيب المجلس الوطني التأسيسي. **ينظر**: عمار قليل: المرجع السابق، ص 336.

([34]) Tabrizi Ben salah : opcit, P82.

(35) Hervé Bourges : **L'algérie a l'épreuve du pouvoir 1962-1967**,(preface) jaques berque, editions bernard grasset, paris, 1967, P99

(36) عمار قليل: المرجع السابق، ص343.

(37) Tabrizi Ben Salah : opcit, P87.

(38) Wiliam, b, quandt : opcit, P186.

(39) يجدر بنا توضيح أنه بتاريخ 1962/09/20، وبعد موافقة النواب على المترشحين حددت فترة سنة كاملة لهذا المجلس و تمديده لفترة زمنية حسب ظروف تحضير مسودة الدستور غير أنه مددت فترة الجمعية لغاية سبتمبر 1964، أين جرت انتخابات المجلس الجديد ويلاحظ فيه انخفاض عدد النواب من 194 فعليا إلى 138 عضوا، وفقدت الولايات المعارضة بضعا من مقاعد نوابها في الجمعية الوطنية في عامها الثاني. **ينظر**: عمار قليل، المرجع السابق. و William. B, quandt: op,cit, P199.

(40) Anisse Salah-bey : opcit, P120.

(41) عمار قليل: المرجع السابق، ص356.

(42) William. B, quandt: opcit, P186.

(43) Anisse Salah-bey: opcit, P122.

(44) الطاهر بن خرف الله: **النخبة الحاكمة في الجزائر 1962–1989**، ج2، المرجع السابق، ص28.

(45) Anisse Salah-bey : opcit, P124.

(46) الطاهر بن خرف الله: المرجع السابق، ص29.

(47) William. B, quandt, opcit, P192.

(48) ibid, P200, 201.